

تاريخ المناقشة :  
2014/04/07

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم و البحث العلمي  
جامعة البليدة 2  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم القانون العام

## دور الخبرة القضائية بالنسبة للقاضي الجزائري

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

تخصص : علم العقاب و الإجراءات الجزائية

إشراف الدكتور :

شربال عبد القادر

إعداد الطالبة :

محمد سامية

السنة الجامعية: 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم و البحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون العام

## دور الخبرة القضائية بالنسبة للقاضي الجزائري

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

تخصص : علم العقاب و الإجراءات الجزائية

إعداد الطالبة :

محمدي سامية

أمام اللجنة المشكلة من:

سعيد يوسف	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا.
شربال عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا.
بن رقية بن يوسف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا.
عمارة عبد الحميد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2016/2015

## الملخص

إن المشرع الجزائري قام برصد مجموعة من الآليات القانونية التي تساعد القاضي الجزائري في البحث عن الحقيقة القانونية وجمع الأدلة وصولاً إلى إصدار الحكم القضائي، ومن بين هذه الآليات ما يعرف بالخبرة القضائية التي نص عليها في قانون الإجراءات الجزائية في الباب الثالث، الفصل الأول القسم التاسع انطلاقاً من المواد 143 إلى 156، كما تناولها المرسوم التنفيذي رقم 310/95 الذي ينظم مهنة الخبير.

فالقاضي وهو في رحلة البحث عن الحقيقة وكشفها يمر على مرحلتين أساسيتين في الدعوى الجزائية: مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة سواء كان هذا القاضي: قاضي تحقيق أو قاضي الحكم لا بد له أن يستخدم كل الامكانيات القانونية التي منحها له المشرع للكشف عن الحقيقة. فكلما تسلم القاضي ملف معين لقضية ما سواء كانت مخالفات أو جنح أو جنايات فيفترض فيه الإحاطة بجميع وقائع القضايا التي تعرض عليه، ومن بين هذه القضايا أو الملفات ما يحتوي جانبها على مسائل تقنية وعلمية معقدة ليست من اختصاصه ولو كان يفترض في القاضي العلم رغم ذلك فتكوينه القانوني والعلمي يبقى ناقصاً في مواجهة القضايا التقنية فهو بحاجة إلى يد المساعدة ومعاون يوضح له ما أشكل من غموض علمي وتقني وهذا المعاون هو الخبير القضائي L'expert الذي هو بمثابة مستشار فني للقاضي، فيقوم بالمهام الموكلة إليه تحت عنوان الخبرة القضائية.

فالخبرة القضائية L'expertise هي طريق من طرق الإثبات يتم اللجوء إليها إذا اقتضى الأمر لكشف دليل أو تعزيز أدلة قائمة فهي إجراء جنائي قد يأمر به قاضي التحقيق أو قاضي الحكم لمعالجة قضية أو مسألة ذات طابع فني أو تقني يقوم بها الخبير وتكون في جميع المسائل والقضايا المدنية أو الإدارية أو الجزائية، فهي بمثابة دليل يقدم إلى القضاء فتكون لإثبات (الجريمة) أو للنفي (للبراءة) ومن أشهرها في المجال الجنائي: الخبرة الطبية والخبرة الحسابية والخبرة الفنية ما يتعلق بمضاهاة الخطوط، فتح الأقفال و الخبرة الإلكترونية...إلخ.

إذا هي استشارة فنية يستعين بها القاضي في مجال الإثبات لمساعدته في تقدير المسائل التي تحتاج إلى معرفة فنية أو دراية علمية لا تتوفر لدى الهيئات القضائية، كما يلجأ إليها الأطراف أو الخصوم في الدعوى.

فالخبرة تقتصر على المسائل الفنية دون المسائل القانونية التي تبقى حصراً من اختصاص القاضي وهي أنواع مختلفة منها: الخبرة المطلقة والجزئية والخبرة التكميلية والمضادة أو المقابلة

والخبرة الجديدة وكلها أنواع معروفة ومستعملة في الساحة القضائية، ومع كثرة أنواعها وأنماطها هذا ما يجعلها تتميز بخصائص وتنفرد عن غيرها من وسائل الإثبات الأخرى كالمعاينة وشهادة الشهود والتفتيش ولها إجراءات خاصة بها لا بد للهيئة القضائية اتباعها وهي محددة في النصوص والمواد من 143 إلى 156 من قانون الإجراءات الجزائية تحت طائلة البطلان.

كما يمكن تعيين الخبراء أو إجراء الخبرة من طرف الضبطية القضائية والنيابة العامة في مرحلة الاستدلال وهذا في المواد 49 و 62 من قانون الإجراءات الجزائية، وبعدها تأتي مرحلة التحقيق فيتم إجراء الخبرة من طرف قاضي التحقيق المواد 143، 154 من نفس القانون، وأيضا من طرف غرفة الاتهام باعتبارها درجة ثانية في التحقيق المواد 186 من نفس القانون مع مراعاة في ذلك المواد 190، 191 من نفس القانون، وفي المرحلة الأخيرة إجراء الخبرة من قاضي الحكم لأن مرحلة المحاكمة هي التي يتم فيها الإدانة أو البراءة، ولا ننسى أن للخصوم أيضا طلب تعيين خبير بناء على طلب أحد الخصوم.

من كل ما سبق نستشف علاقة الخبرة بقناعة القاضي والتأثير الذي تحدثه في تكوين قناعته الشخصية التي يستند فيها إلى مبدأ حرية الإثبات ومبدأ سلطة القاضي التقديرية طبقا للمادة 212 من ق.إ.ج ، صحيح أن الخبرة غير ملزمة للقاضي الجنائي لما له من سلطة تقديرية واسعة بالأخذ بها أو تركها، إلا أنه مع التطور العلمي الحاصل تغير وتبدل وضع الخبرة في الإثبات، فهناك من الخبرات من فرضت نفسها فأصبح لها قوة ثبوتية قاطعة لا يمكن للقاضي التملص منها، لأنه لو حاول تركها عليه تسبب حكمه، لأن هذا النوع من الخبرات يقدم حقيقة علمية مطلقة لا يمكن إنكارها إلا بدليل علمي أقوى منها، فمن بين هذه الخبرات نجد: الخبرة في الطب الشرعي والتزوير والخبرة في المعمل الجنائي والخبرة الإلكترونية وفي المسائل الحسابية...إلخ.

فجل هذه الخبرات تقدم دليل علمي قاطع تؤثر به على القناعة الشخصية للقاضي conviction L'intime مما تجعله يأخذ بها كدليل ويستبعد الأدلة الأخرى كالشهادة، المعاينة، القرائن...إلخ.

إن الحقيقة العلمية الثابتة و المؤكدة التي تقدمها هذه الخبرات المتحصل عليها من الوسائل العلمية الحديثة مبنية على إثباتات يقينية مما يصبح لها حجية قوية كمستند إقناع في الإثبات فلا يمكن دحضها إلا بدليل علمي آخر أقوى مستمد من خبرة متطورة ، هذا ما يجعلها لها مفعول قوي وتأثير كبير في النفسية الوجدانية لضمير القاضي و لها قوة اقناعية أكثر من الأدلة الحسية و القولية و مع ذلك فلا يمكن الجزم بنسبة مائة بالمائة بأن الخبرة العلمية دائما تكشف عن الحقيقة و ليس فيها أغلاط أو أخطاء أو إكراه فإحتمال وقوع ذلك وارد ، فأحيانا ما تكون هذه الوسيلة لوحدها غير كافية للإثبات في عدة حالات من الجرائم و القضايا مما يستدعي تدخل الأدلة الأخرى

كالقرائن ، الشهود ، الاعتراف لتدعيم الخبرة و مسانبتها بناء على قاعدة تساند الأدلة فهي في مجملها عند اجتماعها و تماسكها تكون العقيدة و الاقتناع عند القاضي الجزائي فيبتعد عن الضن و الشك و الترجيح ، كما أن الخبرة قد تثبت فعلا حقيقة مؤكدة لكنها قد تكون وليدة إجراءات غير صحيحة و غير قانونية و فيها اعتداء على السلامة الجسدية لأطراف الخصومة الجزائية كإجبار المتهم أو الضحية لإجراء فحوصات و اختبارات بيولوجية و طبية أو اكراه كل منهما على اخذ عينات أو خلايا متعلقة بجسم أحدهما أو كإحتمال ورود الخطأ في رفع الأثار و الغلط في المختبرات فبذلك يكون الدليل المستنبط من الخبرة غير مشروع و غير قانوني ، كما لا ننسى احتيال المجرمين على القانون و القضاء بإرتكاب الجرائم بطرق ذكية مع استعمال أحدث الوسائل التكنولوجية لطمس أثار الجريمة كأخذ عينات من أشخاص أبرياء و تركها في مكان وقوع الجريمة تهربا من حبل الإدانة و إسناد جرائمهم لأشخاص أبرياء كل هذه الإشكالات عن الخبرة القضائية تجعل المشرع الجزائري يخضع هذا النوع من الأدلة للسلطة التقديرية و حرية الاقتناع للقاضي في الأخذ بها كدليل إثبات أو طرحها و لا رقابة عليه في ذلك طبقا للمادة 307 من ق.إ.ج و لكن مع ذلك فلكل قاعدة استثناء فوضع المشرع استثناءات و ضوابط تضبط القاضي في حرية التقدير كأن يعتمد القاضي في تكوين قناعته الذاتية على خبرة مشروعة وليدة إجراءات قانونية مع مراعاة السلامة الجسدية وعلى القاضي اعتماد خبرة طرحت في الجلسة لمناقشتها و مواجهة الأطراف بها احتراما لمبدأ الوجاهية و حق الدفاع طبقا للمادة 212 فقرة 2 من ق.إ.ج ، و منه يكون القاضي قناعته على الجزم و اليقين و لعل من أهم الضوابط القانونية و القضائية هي وجوبية تسبب الأحكام التي يصدرها طبقا للمادة 144 من دستور 1996 ، فإذا ما اعتمد على دليل دون آخر فهو غير ملزم بتسبب اقتناعه و لكنه ملزم بتسبب و ذكر الدليل الذي بنى عليه هذا الاقتناع في حكمه خاصة في المخالفات و الجرح طبقا للمادة 379 من ق.إ.ج باعتبار أن محكمة الجرح هي محكمة دليل أما محكمة الجنايات فهي محكمة اقتناع فتسبب أحكامها هي الأخرى عن طريق طرح الأسئلة و الأجوبة عليها في ورقة الأسئلة طبقا للمادة 307 من ق.إ.ج

فالعلم يتطور بإيجابياته و سلبياته فإذا تطورت وسائل الإثبات معناه أن هناك دافع لتطورها ألا و هو تطور الجريمة و أساليبها فدائما ما يسعى رجال القانون و القضاء لمحاربة الإجرام بطرق علمية و وسائل تكنولوجية بمساعدة أهل الإختصاص والمعرفة و هذا ما يجعل القانون يرسم الإطار الذي يعمل فيه القاضي عند إنتدابه للخبراء المتخصصين في شتى المجالات و لهذه الأسباب نجد لجوء القضاء إلى الخبرة أمر فرض نفسه على الصعيد العملي مسائرا في ذلك تطور الجريمة و تطور الإثبات مع ضرورة تعاون كل من رجال الاختصاص مع قطاع العدالة في إطار عولمة و عصرنة القضاء لإصدار أحكام في المستوى تجسد فيها دولة القانون وتحفظ من خلالها حقوق و حريات المتقاضين .

## Résumé

Le législateur algérien a suivi un groupe de mécanismes juridiques qui aident le juge pénal dans la recherche d'effet juridique et la collecte de preuves jusqu'à la publication de la décision de la cour, et parmi ces mécanismes est connue comme expérience judiciaire prévue par le Code de procédure pénale dans la partie III, chapitre I, section IX instance articles 143 à 156, ont également porté sur le décret exécutif n° 95/310, qui réglemente la profession de l'expert.

Un juge sur son voyage pour trouver la vérité et passes exposées sur les deux principales étapes de la procédure pénale : le stade de l'enquête et le stade du procès, si ce juge ou magistrat règle qu'il doit utiliser toutes les possibilités juridiques qui lui sont confiées par le législateur pour découvrir la vérité. Chaque fois que le juge a reçu un fichier spécifique à la question de savoir si les infractions ou délits ou crimes sont présumés de prévoir tous les faits de cas dont elle est saisie, Parmi ces questions ou dépose une part, contient une questions techniques et scientifiques complexes ne sont pas de compétence si elle est censée juger la science, cependant, le Vtkoanh juridique et scientifique reste incomplète face à des problèmes techniques, il a besoin d'un coup de main et associé lui montre ce confondre l'ambiguïté scientifique et technique, ce qui associé il est un expert l'expert judiciaire qui sert de conseiller technique auprès du juge, qui sont des tâches qui lui sont confiées sous le titre de l'expérience judiciaire.

Expérience judiciaire est L'expertise est à travers les moyens de preuve recours à si nécessaire pour découvrir des preuves ou d'améliorer la liste des éléments de preuve sont une procédure pénale peut être ordonnée par un juge d'instruction ou d'une règle de juge pour régler le problème ou la question de nature technique ou technique effectué par un expert et être dans tous les domaines et les questions civile, administrative ou pénale, ils servent de guide à se soumettre à la magistrature est de prouver la (crime) ou de refuser (le brevet) est la plus connue en matière pénale : l'expertise médicale et l'expérience l'arithmétique et de l'expertise en matière d'authentifier les lignes, les serrures ouvertes et l'expérience électronique ... etc.

Si vous êtes une consultation technique utilisée par le juge dans le domaine de la preuve pour son aide dans l'évaluation des questions qui ont besoin de connaître l'expertise technique ou scientifique ne peut être fourni par les organes judiciaires, tel qu'il est utilisé par les parties ou les parties à l'affaire.

L'expérience est limitée à des questions techniques , sans questions juridiques qui restent exclusivement la prérogative du juge Ils sont différents types d'entre eux : l'expérience de lutte contre absolue et partielle et complémentaire ou interviewer l'expertise nouvelle et expérimentée , tous bien connus et utilisés dans l'arène judiciaire , et avec le grand nombre de types et de modèles d'espèces qui fait elle est caractérisée par les caractéristiques et unique à partir d'autres moyens de preuve Kalmainh et le témoignage de témoins , recherches et ses propres procédures à suivre pour le pouvoir judiciaire , qui est défini dans les textes et matériaux 143-156 du code de procédure pénale , sous peine de nullité .

Vous pouvez également affecter des experts ou de faire l'expérience de la police judiciaire par le ministère public dans le stade présumées et ce, dans les articles 49 et 62 du Code de procédure pénale , et puis vient le stade de l'enquête sont une expérience par le juge des documents d'enquête 143 154 de la même loi , et aussi de la salle de fête facturé comme de seconde classe dans le matériau d'enquête 186 de la même loi , en tenant compte de la matière 190 191 de la même loi , et dans la dernière étape d'une expérience d'une peine de juge parce que le procès est où la culpabilité ou de l'innocence , ne pas oublier que les opposants ont également demandé la nomination d'un expert à la demande de l'une des parties .

De tous les discerner dessus d'une expérience de relation convaincu le juge et l'impact de la formation de conviction personnelle, qui est basé sur le principe de la liberté de la preuve et le principe du pouvoir discrétionnaire du juge conformément à l'article 212 de Q.aj, il est vrai que l'expérience est lié par le système de justice pénale en raison de son large pouvoir d'appréciation en prenant ou à laisser , mais il est avec le développement scientifique qui aura lieu a changé et changé l'expérience de position en preuve, il y a l'expérience du imposée lui-même devenu sa valeur probante concluante ne peut pas juger leur échapper, parce que s'il a essayé de les laisser en provoquant son règne, parce que ce type d'expérience fournit vérité scientifique absolue ne peut pas preuves scientifiques plus forts mais indéniables, il se situe entre ces expériences, on trouve: l'expérience en médecine légale et de la fraude et de l'expérience dans le laboratoire criminel et expertise électronique dans des problèmes de calcul ... etc.

Radis ces expériences fournissent un scientifique concluante affectent lui sur la conviction personnelle de tel juge L'intime conviction , ce qui lui fait prendre comme preuve et exclut d'autres preuves Kalshhadh , aperçu, indices ... etc répertoire .

La vérité scientifique fixe et confirmée fournie par ces expériences obtenues à partir de méthodes scientifiques modernes basées sur la preuve de la sécurité qui devient son authentique fort comme un document de

convaincre la preuve ne peut être réfutée , mais la preuve scientifique est forte dérivée de l'expérience avancée , qui est ce qui en fait une force et effet puissant grande affective psychologique à la conscience du juge et de son pouvoir de persuasion de plus de preuves sensuelle et anecdotique , et qu'il ne peut pas dire à coup sûr à cent pour cent que l' expertise scientifique révèle toujours la vérité et il est pas une erreur ou des erreurs ou de coercition de la probabilité de l'apparition de cette Ward , , Parfois, ce qui est cette méthode seule ne suffit pas à prouver dans plusieurs cas de crimes et les questions qui nécessite l'intervention d'autres éléments de preuve Kalaqrain, témoins, la confession de renforcer l'expertise et le soutien basé sur la base des pièces justificatives dans son intégralité lors de sa réunion et la cohésion sont croyance et de conviction dans le juge pénal Veptad pour Aldhan et le doute et les pénalités, et l'expérience peuvent en fait se révéler un fait certain, mais il peut être le résultat d'incorrecte et illégale, et les procédures pour un assaut sur la sécurité physique des parties au litige Kajbar pénale de l'accusé ou la victime d'effectuer des contrôles et des essais biologiques et la contrainte médicale ou chaque de prendre les échantillons ou des cellules liées à un seul corps ou comme une possibilité et l'erreur Rod dans les sentiers de randonnée et de l'erreur dans le laboratoire, ce faisant manuel être déduite de l'expérience illégitime et illégale Et ne pas oublier escroquerie criminels à la loi et à l'élimination de crimes façons intelligentes d'utiliser les dernières technologies pour brouiller criminalité élevé tels que le prélèvement d'échantillons de personnes innocentes et laissé sur les lieux des convictions de corde de l'évasion de la criminalité et l'attribution de leurs crimes à des innocents tous ces problèmes pour une expérience judiciaire rend législateur Algérie subissent ce type de preuve à la discrétion et à la liberté de conviction , le juge mis en preuve ou demander , et ne contrôlent pas ce conformément à l'article 307 de la Q.aj, Mais avec ce que pour chaque exception à la règle Mettre exceptions et des contrôles législateur ajuster discrétion juge le juge prend en charge la formation d' auto- conviction sur le résultat d' une action en justice en tenant compte de l'intégrité physique de l'expertise légitime et le juge d'adopter l'expérience a grandi à la plénière pour discussion et des contreparties sur le respect du principe de parties défaillantes et droits de la défense conformément à l'article 212 , paragraphe 2 du Q.aj , et il sera un juge sur la conviction et la certitude assertion, et peut-être les contrôles juridiques et judiciaires les plus importantes sont à l'origine des peines obligatoires émises conformément à l'article 144 de la Constitution de 1996 , Si elle a invoqué la preuve sans l'autre est non - contraignant et motiver condamnation, mais contraignant et motiver preuves indiqué à laquelle la condamnation dans cette spéciale infractions aux règles et délits conformément à l'article 379 de Q.a.j considérant que la Cour des délits sont la preuve de la Cour de la Cour pénale ils sont convaincus les



décisions de justice sont à l'origine d'autres en posant des questions et réponses dans le document de la question conformément à l'article 307 de la Q.a.j

Science se développe Baijayate et inconvénients. Si le moyen de preuve a évolué signifie qu'il Ya un motif pour l'évolution, celle de l'évolution de la criminalité et leurs méthodes sont toujours des hommes de droit et de la justice cherche à lutter contre les méthodes scientifiques de la criminalité et de moyens technologiques, avec l'aide des gens de compétences et de connaissances, et ceci est ce qui fait la loi établit un cadre dans lequel le juge fonctionne lorsque détaché auprès des experts qui se spécialisent dans divers magazines et pour ces raisons, nous constatons asile éliminer l'expérience de s'imposer sur le plan pratique suivi le rythme de l'évolution de la criminalité et le développement de la preuve de la nécessité de la coopération de tous les hommes compétence avec le secteur de la justice dans le contexte de la mondialisation et de la modernisation de l'appareil judiciaire de porter des jugements dans le niveau incarne commandé où la règle de droit et de la réserve dans laquelle les droits et les libertés des justiciables.